الموقع الرسمي لـ:
الأستاذ الدكتور موسى إسماعيل

# مَنِ المسؤول
# عن غلاء الأسعار في رمضان؟

تأليف
الأستاذ الدكتور موسى إسماعيل

الأستاذ الدكتور موسى إسماعيل
www.prmoussaismail.com

# مَنِ المسؤول
# عن غلاء الأسعار في رمضان؟

تأليف
أ.د/ مُوسَىٰ إِسْمَاعِيلَ

جميع الحقوق محفوظة ©

[للمؤلف والموقع الرسمي للأستاذ الدكتور موسى إسماعيل]
[1447هـ/ 2025م]

بسم الله الرحمن الرحيم

# مُقدّمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلواته وسلامه على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

**أمّا بعد:** فإنّ الأسواق تشهد إقبالًا كبيرًا وازدحامًا عظيمًا بحلول شهر رمضان، يختلط فيها الهلع والطّمع، والنّهمة والجشع، والحرص والشّرَه؛ التّجّار يتربّصون، والمستهلكون في دهشة من أمرهم حائرونَ، وفي ذهول ممّا يرون ويشاهدون، سلعٌ معروضَةٌ، وبضائِعُ مرصوصَةٌ، وتهافُتٌ على المواد الغذائية بشكل جنوني، واندفاعٌ لشراء كلّ ما هو معروض، وكأنّ مجاعَةً ستقع عليهم أو كارثَةً ستحل بهم، إنّه اختلال الموازين في حياة الأمّة، واضطراب المفاهيم والمقاييس، وتغيّر القيّم والأخلاق، فمتى كان رمضانُ شهرًا للتّلذّذ بالشّراب والطّعام؟ ومتى كان المسلم موسومًا بالشّراهة والنّهم؟ ومتى كان التّاجر ذئبَ فلاةٍ، يتربّص بالمؤمنين والمؤمنات الفُرص لسلب ما في جيوبهم من المال، من غير مبالاة بحلال أو حرام، أو خوف من فضيحة أو عقاب؟

إنّ موضوع الغلاء يستحقّ منّا النّظر والبحث فيه، وبذل الجهد في كشف الأسباب والتّنقيب عن طُرق العلاج المثلى والفعّالة، لأنّ استقرار

الأسعار وتوفير السّلع وتحصيل لوازم المعيشة من أهمّ الأسباب الجالبة للأمن الاجتماعي والاستقرار النّفسي، وكلّ خلل يحصل في انتظام أمر السّوق، ويتسبّب في اضطراب مصالح العباد في المعاش، سينتج عنه قلقٌ اجتماعيٌّ، وزعزعةٌ للاستقرار، وتحطيمٌ لنفوس المواطنين.

## ارتفاع الأسعار بين جشع التجار ولهف المواطن!

السّؤال المطروح دائمًا، مَنِ المسؤول عن ارتفاع الأسعار؟ هل هو التّاجر الجشع الذي لا يشبع ولا يقنع؟ أو هو المستهلك النّهم الذي اشتدّ به اللّهف؟

والحقيقة أنّ كليهما مشارك في ارتفاع الأسعار، هذا بجشعه وذاك بلهفه، وعلاج هذه المشكلة يتوجّه إليهما معًا.

ومن المؤسف أن لا ينضبط المستهلكون بضوابط الإنفاق، ولا يلتزمون بقواعد الاقتناء والشّراء، وقد انطبعت الأنفس على التّبذير والإسراف، والمبالغة في تناول الأطعمة والأشربة، وكلّ ذلك مناف لمقاصد الصّيام وآدابه، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿29﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿29﴾﴾[2].

(1) سورة الإسراء: 29.

(2) سورة الأعراف: 29.

ومن المؤسف أيضًا أن يستغل الطّامعون من التُّجّار حلول شهر رمضان أو غيره من المناسبات، ويعميهم الطّمع ويغريهم الجشع، ويدفعهم الاحتيال لأكل الأموال بالباطل، من غير رقيب ولا حسيب، ولا خُلُق ولا ضمير، ولا همّ لهم إلّا جمع المال بالطّرق الخسيسة، ولا غرض لهم إلّا ابتزاز الفقراء والضّعفاء وامتصاص مدّخراتهم، ولا يرون في ذلك حرجًا، ولا يشعرون بقبحٍ ولا ندمٍ، وقد قال الله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿58﴾﴾[1].

وفي حديث حجّة الوداع عن أبي بَكْرَةَ رضي الله عنه عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال في خطبته: «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ**»[2].

## تُجّارنا في رمضان.

أحلَّ الله التّجارة بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾[3]، وجعلها من أشرف المكاسب وأطيبها إذا روعي فيها شرائط الشّرع، فقال تعالى:

---

(1) سورة الأحزاب: 58.

(2) رواه مسلم (1306/3 رقم: 1679).

(3) سورة البقرة: 274.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ﴾[1].

وحرّم سبحانه كلَّ الطّرق والوسائل الموصلة إلى أكل أموال النّاس بالباطل، فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٨٧﴾[2].

وإذا رجعنا إلى الأحاديث الصّحيحة، وجدنا فيها وصفًا دقيقًا للتّجارة الحلال، وتحذيرًا شديدًا من تبادل الأموال وتداول السّلع بيعًا وشراءً وأخذًا وعطاءً بطرقٍ مشبوهةٍ وأساليب ممنوعةٍ، من غير تقيّد بما حدّده الشّرع، ولا انضباط بشروط التّعامل المالي.

كما نجد الأحاديث الصّحيحة تقسّم التُّجّار إلى صنفين:

**أوّلهما**: صنف امتلأت قلوبهم بالرّحمة، وتزيّنت أعمالهم بالإحسان والصّدق والأمانة، وتحرّروا من قيود حبّ الذّات وأَسْرِ الأنانيّة، وتطهّروا من الشّره والطّمع، ومن الرّغبة في الاستيلاء على أموال النّاس دون وجه حقّ، وجعلوا من التّجارة سبيلًا إلى الخير، وسُلَّمًا لهم يرتقون به إلى درجات الإيمان والتّقوى، ولم تُلههم بيوعهم وتجارتهم وصناعتهم وزراعتهم عن ذكر الله، ولم تشغلهم دثورهم وأموالهم عن البرّ والشّفقة على خلق الله،

(1) سورة النساء: 29.

(2) سورة البقرة: 187.

وفيهم تحقّق قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿36﴾﴾[1].

وعنهم تحدّث النّبيُّ عليه الصّلاة والسّلام فيما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ وَأَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، وَأَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا، أَوْ تَطْرُدُ عَنْهُ جُوعًا**»[2].

وهذا الصّنف لا يرضى أن يكون سببًا في شقاء الآخرين، ولا يرضى بالغشّ والخداع والاحتيال، ولا يحتكر الأرزاق والأقوات حتى ترتفع أسعارها ارتفاعًا مبالغًا فيه طلبًا لزيادة الرّبح.

ونحمد الله تعالى أنّ الكثير من تجّارنا يعرفون لرمضان حرمته وفضله وشرفه، فيغتنمونه فيما أباحه الشّرع من البيع والشّراء، من غير احتكار ولا إضرار بالمجتمع، ولا تضييق على النّاس وخاصّة الفقراء وأصحاب الدّخل المحدود، بل يسهم بعضهم في تخفيض الأسعار، وتمويل المشاريع الخيريّة والإنفاق في سبيل الله باللّيل والنّهار، وهؤلاء هم الذين عناهم الله سبحانه

(1) سورة النور: 37.

(2) رواه الطبراني في المعجم الصغير (106/2 رقم: 861)، والأوسط (139/6 رقم: 3026)، والكبير (453/12 رقم: 13646)، وأبو الشيخ الأصبهاني في التوبيخ والتنبيه (ص: 51 رقم: 97)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (64/2 رقم: 1162).

بقولــه تعــالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩﴾[1].

وهـم الـذيم مـدحهم المصـطفى صـلوات الله وسـلامه عليـه، كمـا فـي الحديث أبي هريرة رضي الله عنه «أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى، وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، فَقَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلَا نُعْتِقُ، فَقَالَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: **أَفَلَا أُعَلِّمُكُمْ شَيْئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ**، قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: **تُسَبِّحُونَ، وَتُكَبِّرُونَ، وَتَحْمَدُونَ، دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً**.

قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا، فَفَعَلُوا مِثْلَهُ، فَقَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: **ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ**»[2].

**والصّنف الثّاني**: صنف أعماه حبّ المال وشهوة الرّبح السّريع عن حبّ الخير، وأغراه الحرص والرّغبة في حطام الدّنيا الفانية عن إغاثة الملهوف وتفريج كربة المكروب ومواساة الفقير ومعونة ذوي الحاجات، وأغواه الشّيطان ووسوس له فصدّه عن الإحسان إلى الضّعفاء المساكين

(1) سورة الحشر: 9.

(2) **متفق عليه**. رواه البخاري (168/1 رقم: 843)، ومسلم واللفظ له (416/1 رقم: 595).

ومساعدة المحتاجين، كما قال تعالى: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ ١٩ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ٢٠ وَتَأۡكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكۡلٗا لَّمّٗا ٢١ وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا﴾[2].

يحرصون على جمع المال من حلّه ومن غير حلّه، وادّخاره والاستكثار منه، لا ليصرف في الخيرات، ويُنفق في أنواع المَبَرَّاتِ، ويُتصدّق به على السّائلين والسّائلات، وتُقضى به حوائج المحتاجين، بل ليشحّوا به على عباد الله، ويبخلوا عليهم بما أعطاهم الله، ويستمتعوا به وينفقوه في شهواتهم وملذّاتهم، فهم لا يدّخرون جهدًا في ملء جيوبهم وخزائنهم ولو على حساب غيرهم، ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله، ولا يمتنعون من مدّ أيديهم إلى أموال النّاس بالمكر والخديعة، فهم لصوصٌ في أثواب تُجّار، وذئابٌ في صورة بشر، وعن أمثال هؤلاء جاء التّحذير في الأحاديث النّبويّة، منها ما رواه عبد الرّحمن بنُ شِبْلٍ رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ التُّجَّارَ هُمُ الْفُجَّارُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ قَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُمْ يَحْلِفُونَ فَيَأْثَمُونَ، وَيُحَدِّثُونَ فَيَكْذِبُونَ**»[3].

---

(1) سورة البقرة: 286.

(2) سورة الفجر: 17 ـ 20.

(3) صحيح. رواه أحمد (290/24 رقم: 15530)، والحاكم (8/2 رقم: 2145) وصححه ووافقه الذهبي، وعبد بن حميد في المنتخب (ص: 129 رقم: 314).

ومنها أيضًا حديث رِفَاعَةَ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى المُصَلَّى، فَرَأَى النَّاسَ يَتَبَايَعُونَ، فَقَالَ: «**يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ**، فَاسْتَجَابُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ إِلَيْهِ، فَقَالَ: **إِنَّ التُّجَّارَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فُجَّارًا، إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ، وَبَرَّ، وَصَدَقَ**»[1].

## إغلاءُ الأسعار ظلمٌ وعدوانٌ.

من تسبّب في غلاء الأسعار والتهاب الأثمان فقد ظلم النّاس واعتدى عليهم، وأكل أموالهم بالباطل، وهم داخلون في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾[2].

وفي الحديث عن أبي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عَمِّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**أَلَا لَا تَظْلِمُوا، أَلَا لَا تَظْلِمُوا، أَلَا لَا تَظْلِمُوا، إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ**»[3].

كم من فقراء ومساكين ألجأوهم إلى اقتناء حاجاتهم كارهين مُكرهين، وكم من أرامل وأيتام تضوّروا من الجوع بسببهم، واضطرّوهم إلى قَبول

---

(1) حسن. رواه الترمذي (507/3 رقم: 1210)، وابن ماجه (726/2 رقم: 2146)، وابن حبان (276/11 رقم: 4910)، والحاكم (8/2 رقم: 2144) وصححه ووافقه الذهبي.

(2) سورة البقرة: 188.

(3) حسن. رواه أحمد (299/34 رقم: 20695)، وأبو يعلى (140/3 رقم: 1570)، والبيهقي (166/6 رقم: 11545).

أسعارهم، ألا يعلم هؤلاء أنّهم معنيّون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا ١٠﴾[1].

إنّهم بالغلاء يعتدون على حقوق النّاس، ويقهرونهم بالجوع، ويعذّبونهم بشظف العيش، ويظلمونهم ويؤذونهم بارتفاع أثمان البضائع وصعوبة الحصول عليها، فيستحقّون بذلك الإثمَ، ويستوجبون به المقتَ والذّمَّ، ويُجْزَون يومَ القيامة مرارة الهوان والعذاب الأليم نظير أعمالهم، لأنّ الجزاء من جنس العمل، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡخُلۡدِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمۡ تَكۡسِبُونَ ٥٢﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِۖ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٩٠﴾[3].

والأحاديث النّبويّة تؤكّد ذلك، فعن هشام بن حكيم بن حِزام رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا**»[4]، والحديث عامٌّ في كلِّ من عذّبَ الخلقَ ظلمًا وعدوانًا، بأيّ شكلٍ من أشكال التّعذيب؛ والتّعذيبُ بالتّجويع والتّضييق على النّاس في معاشهم، والتّعسير عليهم في أقواتهم، وإرهاقهم في ما يحتاجون إليه من طعام أو

(1) سورة النساء: 10.

(2) سورة يونس: 52.

(3) سورة النمل: 90.

(4) رواه مسلم (2018/4 رقم: 2613).

غيره، واستغلال ظروفهم، لا يقلّ قبحًا وإثمًا ظلمًا وعدوانًا عن التّعذيب بالضّرب والجرح والسّبِّ والشّتم.

وعن مَعْقِل بْنُ يَسَارٍ ﷺ قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ دَخَلَ فِي شَيءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُقْعِدَهُ بِعُظْمٍ مِنَ النَّارِ**[1] **يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[2].

**إغلاءُ الأسعار مناف لمقاصد الصيام.**

من مقاصد الصّيام التّراحم والتّعاطف بين النّاس، وربط أواصر المحبّة والمودّة والمؤاخاة بينهم، ومدّ جسورٍ من التّواصل والتّعاون بين الغني والفقير، والكبير والصّغير، والمالك والأجير، والبائع والمشتري.

وفي رمضان تتجلّى كلّ مظاهر الرّحمة والرّأفة والإشفاق على الخَلق، والتّحنُّن والتّعطّف على الأرامل والأيتام، والإنعام على الضّعفاء والفقراء، لأنّهم جميعًا كالجسد الواحد كما ورد الحديث في وصفهم عن النُّعمان بن بشير ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**»[3].

---

(1) **بِعُظْمٍ**: بضم العين وسكون الظاء، وعُظْمُ الشّيءِ: أعظمُهُ وأكبرُهُ، ومعناه في الحديث أنّ من يُغلي الأسعار يكون بمكانٍ عظيمٍ من النّار، أي أشدّها سعيرًا وأكثرها لهيبًا.

(2) **حسن**. رواه أحمد (425/33 رقم: 20313)، وأبو داود الطيالسي (242/2 رقم: 970)، والحاكم في المستدرك (15/2 رقم: 2168)، والطبراني في الأوسط (285/8 رقم: 6851).

(3) **متفق عليه**. رواه البخاري (10/8 رقم: 6011)، ومسلم (1999/1 رقم: 2586).

وكلّ تصرّف من شأنه إغلاء الأسعار والتّضييق على المستهلكين، كالاحتكار والمضاربات غير المشروعة والغشّ والنّجش، ونحو ذلك من المعاملات المالية الجائرة المنهي عنها، فهو من الظّلم والفساد في الأرض، والظّالم لا يفلح أبدًا كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢٢﴾[1]، وهو مناف للتّراحم والتّعاطف والتّكافل، ومناقض لحقيقة الصّيام، ومن لا يرحم لا يُرحم، وفي الحديث عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ**»[2].

## الغلاء أسباب وحلول.

تعدّدت أسباب ارتفاع الأسعار، منها ما يرجع إلى نفس الإنسان المريضة وتربيته وتكوينه، ومنها ما يرجع إلى الممارسات التّجاريّة الخاطئة والمعاملات الماليّة المرفوضة شرعًا، ويمكننا تلخيصها فيما يأتي:

### 1. قلة العرض وزيادة الطّلب.

غلاء السّعر ورخصه ناتج عن قلّة العرض وزيادة الطّلب، فكلّما زادت المعروضات وقلّ الطّلب عليها، رخصت الأسعار واستقرّت، وكلّما قلّت المعروضات واختفت من الأسواق وكثر الطّلب عليها، ارتفعت أسعارها وتضاعفت أثمانها، وهذا ما قرّره رسول الله ﷺ وبيّنه في الحديث عن أَنَسٍ رضي الله عنه قال: غَلَا السِّعْرُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَلَا

(1) سورة الأنعام: 21.

(2) متفق عليه. رواه البخاري (79/2 رقم: 1284)، ومسلم (635/2 رقم: 923).

السِّعْرُ، فَسَعِّرْ لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسَعِّرُ، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِيَّاهُ بِدَمٍ وَلَا مَالٍ**»[1]؛ فقوله ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسَعِّرُ**»، تقريرٌ لقاعدة العرض والطّلب، إذ لم يسعّر لهم لأنّ الغلاء كان ناتجًا عن قلّة السّلع المعروضة وكثرة الطّلب عليها، ولم يحصل بسبب جشع التّجّار واحتكارهم، والتّسعير في مثل هذه الظّروف الطّارئة لا يستقيم ولا يحسن، لما فيه من تقييد حرّيّة التّعامل، والإضرار بالباعة، والإسلام جاء لتحقيق مصالح النّاس جميعا ودفع المفاسد عنهم، من غير تفريق بين البائعين والمشترين، والتّجّار والمستهلكين.

والمطلوب هو العمل على توفير السّلع وتحقيق الاكتفاء، ليحصل التّوازن بين العرض والطّلب، وتنتظم أحوال الأسواق وتستقر الأسعار، وهو ما أشار إليه حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ**»[2]، والجالبُ كلّ من سعى في توفير السّلع، سواء كان ذلك بالتّصنيع أو الإنتاج الفلاحي أو الاستيراد.

وقوله: «**مَرْزُوقٌ**»، أي يُرزق من غير إثم، ويُبَارَك له في ماله، لتوسعته على النّاس بتوفير السّلع لهم وتيسير الحصول عليها بشكلٍ اعتياديٍّ.

---

(1) **صحيح**. رواه أحمد (46/20 رقم: 12591)، وأبو داود (272/3 رقم: 3451)، والترمذي (597/3 رقم: 1314)، وابن ماجه (741/2 رقم: 2200).

(2) **ضعيف**. رواه ابن ماجه (728/2 رقم: 2153)، والدارمي (1657/3 رقم: 2586)، والبيهقي في السنن (50/6 رقم: 11151).

### 2.الاحتكار.

احتكار السّلع وخاصّة المواد الضّرورية، يُسهم في ندرتها أو اختفائها، فتُباع بأثمانٍ غاليَةٍ جدًّا يعجز عنها أكثر المستهلكين، ومعلوم أنّه إذا غلت أسعار الضّروريات، وتصاعدت أثمان الحاجيات، وارتفعت أسعار الكماليات، اضطربت حياة النّاس، لأنّ الكثير منهم لا يتمكّنون من شراء حاجاتهم، وتصير أبواب الرّزق أضيق عليهم من سَمِّ الخياط، ولهذا نهى النّبي ﷺ عن الاحتكار وشدّد فيه ولعن فاعله، فعن مَعْمَرَ بن عبد الله بن نَضْلَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنِ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ**»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنِ احْتَكَرَ حُكْرَةً، يُرِيدُ أَنْ يُغْلِيَ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ خَاطِئٌ**»[2].

والمطلوب هو محاربة كلّ أشكال الاحتكار، بتكثيف الرّقابة والحملات التّفتيشيّة على الأسواق والمحلّات والمخازن، وتشديد العقوبات على المحتكرين للسّلع، والمتلاعبين بالأسعار، والمضاربين المهيمنين على السّوق، لضمان وفرة البضائع والسّلع، ومنع أيّ تلاعب بأثمانها، ومن لم تنفعه الموعظة الحسنة، ولم يؤثّر فيه النّصح والإرشاد، فإنّ القانون يردعه والعقوبة تزجره، كما قال الخليفتان عمر بن الخطّاب وعثمان بن عفّان رضي الله عنهما: «إِنَّ اللَّهَ لَيَزَعُ بِالسُّلْطَانِ أَكْثَرَ مِمَّا يَزَعُ بِالْقُرْآنِ»[3].

---

(1) رواه مسلم (1227/3 رقم: 1605).

(2) **حسن لغيره**. رواه أحمد (265/14 رقم: 8617).

(3) رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (172/5) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
ورواه ابن عبد البر في التمهيد (118/1) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

كما أنّ المطلوب من المستهلك أن يقتصد في شرائه، ويترك الإقبال على اقتناء السّلع الغالية حتى ترخص وتباع بالثّمن المعتاد، فقد اشتهر عن أئمّة المسلمين عند غلاء الأسعار أن يوصوا النّاس بقولهم: «أرخصوه بالتَّرك»، أي يدعونهم إلى مقاطعة البضائع والمنتجات الغالية، حتى تَرخُص وتنخفض أسعارها وتستقر.

فقد رُوي عن رَزِينِ بن الْأَعْرَج مولى لآل الْعَبَّاسِ قال: «غَلَا عَلَيْنَا الزَّبِيبُ بِمَكَّةَ فَكَتَبْنَا إِلَى عِلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِالْكُوفَةِ: أَنَّ الزَّبِيبَ قَدْ غَلَا عَلَيْنَا، فَكَتَبَ أَنْ أَرْخِصُوهُ بِالتَّمْرِ»[1]، أي عوّضوا الزّبيبَ الذي غَلَا بالتّمر المتوفّر والرّخيص، بذلك يقل الإقبال عليه ويرخص ثمنه.

وفي رواية: «غَلَا الزَّيْتُ عَلَيْنَا بِمَكَّةَ، فَكَتَبْنَا إِلَى عَلِيٍّ بِالكُوفَةِ، فَكَتَبَ: أَرْخِصُوهُ بِالثَّمَنِ[2]»[3].

وروي أيضًا أنّه قِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ: «إِنَّ اللَّحْمَ قَدْ غَلَا، فَقَالَ: أَرْخِصُوهُ بِتَرْكِهِ»[4]، أَيْ لَا تَشْتَرُوهُ.

---

(1) رواه الدارقطني في المؤتَلِف والمختَلِف (1093/2)، ويحيى بن معين في تاريخه برواية الدوري (113/3 رقم: 471).

(2) رواه البخاري في التاريخ الكبير (325/3 رقم: 1102).

(3) رواه كذا وردت في النّسخة المطبوعة، ولعلّ الصواب التّمر كما في الرّواية الأولى.

(4) رواه القشيري في الرسالة (36/1)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (282/6)، وأبو طالب المكي في قوت القلوب (291/2).

وأنشد محمود الورّاق[1]:

وَإِذَا غَلا شَيْءٌ عَلَيَّ تَرَكْتُهُ  فَيَكُونُ أَرْخَصُ مَا يَكُونُ إِذَا غَلَا

### 3. كثرة الوسطاء بين المنتج والمستهلك.

الوساطة بين المنتج والمستهلك لا يمكن الاستغناء عنها، وخاصّة في عالمنا المعاصر، إذ هي حلقة وصل بينهما، لكن إذا زادت عن حدّها وكَثُرَ عدد الوسطاء في نفس البضاعة، أسهم ذلك في زيادة سعرها، لأنّ كلّ وسيط يعمل على إضافة هامش ربح له؛ فكثرة الوسطاء بين المنتج والمستهلك في سلاسل توزيع السّلع، من بين الأسباب المهمّة التي تُخِلّ بالتّوزيع، وتعمل على تذبذب التّموين، وتجعل الأسعار عرضة للتّقلّبات المفاجئة.

كما يعمل بعض الوسطاء على شراء جميع البضاعة بسعر رخيص وتخزينها، ليستفردوا بها، ويملكوا زمام السوق، فيقل عرضها ويتزايد الطّلب عليها لندرتها، ثم يفرضون سعرهم على المستهلكين كما يشاؤون.

وقد دلّت السُّنّة على خطورة الوساطة غيرِ المنضبطةِ، وكثرة تداول الأيدي على السّلعة، ونهت عن ذلك، كما في أحاديث النّهي عن تلقي الرُّكبان، والنّهي عن بيع الحاضر لباد، ففي الصّحيحين عن ابن عبّاس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ**»[2].

---

(1) انظر الرسالة القشيرية (36/1)، والتمثيل والمحاضرة (ص: 85)، والمستطرف في كل فن مستطرف (ص: 315).

(2) **متفق عليه**. رواه البخاري (72/3 رقم: 2158)، ومسلم (1157/3 رقم: 1521).

وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ**»[1]،

والمطلوب في مثل هذا الوضع عصرنة المنظومة القانونيّة المتعلّقة بالتّجارة، لضمان انتظام السّوق، وتحسين ظروف التّموين المتّسق والمعتدل بمختلف السّلع، وخاصّة المواد الاستهلاكيّة الأساسيّة، بحيث يتوازن العرض والطّلب.

والمطلوبُ أيضًا تعزيزُ الرّقابة، ومداهمة المخازن والمستودعات وتفتيشها، وتعقّب التّجّار الانتهازيّين، ومعاقبة المتورّطين في تخزين السّلع واحتكارها، ليكونوا عبرة لغيرهم.

وكذلك تقريب المنتج من المستهلك، بفتح أسواق جواريّة ونقاط بيعٍ تُعرض فيها السّلع بأثمان مدروسة ومعتدلة، لتقضي على النُّدرة وتُسهم في الوفرة وتضع حدًّا للمحتكرين والمتلاعبين بالأسعار.

### 4.الإشاعة المضلّلة والدّعاية المغرضة.

يطلق بعض التّجّار إشاعاتٍ مكذوبَةً وأخبارًا خاطئَةً مغلوطَةً، مؤدّاها عدم توفّر السّلع أو نقصها، أو أنّ سلعًا معيّنَةً مفقودَةٌ، وغرضهم من ذلك إثارة القلق والتّوتّر، وإحداث حالة من الاضطراب بين المواطنين، وسرعان ما يقع البعض في شباكهم ويصدّقون إشاعتهم، ويتناقلون ما سمعوه من أخبار، وتنتشر في مختلف ولايات الوطن انتشار النّار في الهشيم، ويحدث هلعٌ كبيرٌ وخوفٌ شديدٌ يتسبّب في تأثير سلبي على استقرار السّوق، ويكثر

(1) رواه مسلم (3/1157 رقم: 1522).

الإقبال على تلك السّلع والتّنافس في اقتنائها بشكل مبالغ فيه، وتمتدّ الطّوابير أمام المتاجر والمحلّات لساعات طويلة.

إنّ الإشاعة وبث الأخبار المكذوبة ممّا حرّمه الله ورسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿19﴾﴾[1].

وروى مسلم في مقدّمة صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[2].

والوجب على النُّخب من قادة وساسة، وأئمّة المساجد والدّعاة والإعلاميّين، ومؤسّسات المجتمع المدني، التّحذير من الإشاعة، وطمأنة القلقين وتهدئة نفوسهم، لتفويت الفرصة على أصحاب الأطماع من المرتزقة والتّجّار المزيّفين والسّماسرة المرابين، كما قال تعالى: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿4﴾﴾[3].

وفي الحديث عن أبي سعيد الخُدريّ رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»[4].

---

(1) سورة النور: 19.

(2) رواه مسلم في مقدّمة صحيحه (10/1).

(3) سورة المنافقون: 4.

(4) رواه مسلم (69/1 رقم: 49).

والواجب على السّلطات الأمنيّة مراقبة المنصّات والمواقع الإلكترونيّة، والتّعرّف على مصادر نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة، بما يضمن استقرار المجتمع وحمايته من القلق والتّوتّر، ووقايته من أيّ تهديد داخليٍّ أو خارجيٍّ.

والواجب على النّاس التّثبّت من الأخبار المنقولة والتّحقّق من أمرها، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[1].

### 5. غلبة الجشع والطّمع على طبع التّاجر.

سبق القول أنّ من أهمّ أسباب الغلاء، طمعُ التّجّار في الكسب الوفير والرّبح السّريع، واغتنامهم فرصة تزايد الإقبال على المواد الغذائية والمحاصيل الزّراعية واللّحوم وغيرها.

ونحن لا ننكرُ أنّ حبَّ المال طبيعَةٌ غالبَةٌ على الإنسان، كما قال تعالى: ﴿٢١ وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا﴾[2]؛ كما لا ننكر أنّ السّعي لكسب المال وجمعه وتنميته بالطّرق الشّرعيّة المعروفة من مقاصد الشّريعة، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ ١٦﴾[3].

---

(1) سورة الحجرات: 6.

(2) سورة الفجر: 22.

(3) سورة الملك: 16.

وقال: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾[1].

وإنّما نُنكر الجشع والطّمع والاستغلال والابتزاز والأنانيّة، هذه الصّفات المذمومة التي تدفع ببعض التّجّار إلى استغلال حاجة المضطرّين وابتزاز أموالهم بالطّرق المشبوهة والأساليب الدّنيئة.

إنّ هذه الفئة من التُّجّار أغرتها زينة الحياة الدّنيا، وأغوتها شهوة الثّروة، وأعماها حبّ الغنى، فصارت لا تبالي بحلال أو حرام، ولا تهتم إلّا بنفسها ولو أشقت الغير وأتعستهم وأنزلت بهم البلاء، فوقعت فيما حذّر منه الله تعالى ورسوله الكريم عليه الصّلاة والسّلام، فقال سبحانه في كتابه العزيز: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ ۝٥﴾[2].

وفي الحديث عن حكيم بن حِزام رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال له: «**يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى**»[3].

إنّ هؤلاء في حاجة إلى تذكير ونُصح وإرشاد لعلّهم يرجعون، والذّكرى تنفع المؤمنين، وتنبّه الغافلين، وتردُّ الشّاردين؛ وتعليمهم بأنّ الإسلام جاء ليربّي النّاس على حبِّ الخير للخلق أجمعين، وإشاعةِ

(1) سورة البقرة: 274.

(2) سورة فاطر: 5.

(3) متفق عليه. رواه البخاري (123/2 رقم: 1472)، ومسلم (717/2 رقم: 1035).

المعروفِ بينهم، وليطهّرهم من كلّ شرٍّ، ويقيهم من كلّ مكروه، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[1].

وفي الحديث عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[2].

ولا يرضى أن يبيت شبعانًا وإخوانه من المؤمنين والمؤمنات يتضوّرون جوعًا، ولا يقبل أن يهنأ له عيش ويلين له مضجع وهم لا يذوقون هجوعًا؛ ففي الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبْعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ**»[3].

وإذا تربّى النّاس على هذه القِيم الربّانيّة والمبادئ السّامية والتّوجيهات التّربويّة، صاروا كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضًا، وكالجسد الواحد، يحبُّ كلٌّ منهم لأخيه ما يحبُّ لنفسه، وينهض لخدمته، ويسعى ويدأبُ في منفعته، ويأبى أن يلحق الأذى والضّرر به، بل لا يفكّر في كسر خاطره أو تكدير صفوه، ولا ينوي المساس بعواطفه ومشاعره، لأنّه يعتقد أنّ مجرّد النّيّة في إلحاق الشّرِّ والأذى به من الغشّ والخيانة.

---

(1) سورة الحجرات: 10.

(2) **متفق عليه**. رواه البخاري (12/1 رقم: 13)، ومسلم (67/1 رقم: 45).

(3) **حسن**. رواه الطبراني في الكبير (259/1 رقم: 751).

وفي هذا المعنى جاء عن التّابعيّ الجليل الحسن البصريّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنّه قال: «كَفَى غِشًّا لِلمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَمَنَّى غَلَاءَ سِعْرِهِمْ»[1].

وإذا تكاتف أفراد المجتمع وتعاونوا على تجاوز الأزمات، وتضافرت جهودهم في محاربة المُرابين والغشّاشين والمحتكرين والمضاربين، ولم يتخلّفوا عن مساعدة إخوانهم وحمايتهم من موجات الغلاء، أمكنهم التّغلّب على كلّ المشكلات والمعضلات، وهذا ما أشار إليه الحديث الشّريف عَن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: غَلَا السِّعْرُ بِالْمَدِينَةِ فَاشْتَدَّ الْجَهْدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اصْبِرُوا وَأَبْشِرُوا، فَإِنِّي قَدْ بَارَكْتُ عَلَى صَاعِكُمْ وَمُدِّكُمْ، فَكُلُوا وَلَا تَفَرَّقُوا، فَإِنَّ طَعَامَ الْوَاحِدِ يَكْفِي الِاثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الِاثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ، وَطَعَامُ الْأَرْبَعَةِ يَكْفِي الْخَمْسَةَ وَالسِّتَّةَ، وَإِنَّ الْبَرَكَةَ فِي الْجَمَاعَةِ**»[2].

فهي دعوةٌ إلى ترشيد الاستهلاك، وحثٌّ على التّضامن والتّعاضد والتّشارك، ولو أنّ أفراد المجتمع تعاونوا على أسباب المعيشة، لكفاهم القليل، وأغناهم عن التّنافس في الاستكثار من المشتريات، والتّهافت على المعروضات، وخير مثال على ذلك ما كان يفعله الأشعريّون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إذا قلّ زادهم ونقص طعامهم، فعن أبي موسى الأشعريّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الغَزْوِ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ،**

(1) رواه البيهقي في شعب الإيمان (514/13 رقم: 10706).

(2) **حسن**. رواه البزار (240/1 رقم: 127).

جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ»[1].

### 6. الإسراف والمبالغة في الاستهلاك.

الإسراف في الاقتناء والتّبذير في الاستهلاك من أسباب ارتفاع الأسعار، لأنّه يؤدّي إلى زيادة الطّلب على حساب العرض، وتنتج عنه النُّدرة في السّلع والبضائع، والتبلبل والتّذبذب في توزيع المواد الغذائيّة، ويشجّع الذين لا دين يردعهم ولا أخلاق تمنعهم ولا ضمير يؤنّبهم، على الاحتكار ورفع الأسعار.

وقد أرشدنا القرآن الكريم إلى الاعتدال في الإنفاق فقال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ٦٧﴾[2].

وقال: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا ٢٩﴾[3].

ونهانا عن التّبذير والإسراف فقال: ﴿وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا ٢٦ إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا ٢٧﴾[4].

---

(1) متفق عليه. رواه البخاري (138/3 رقم: 2486)، ومسلم (1944/4 رقم: 2500).

(2) سورة الفرقان: 67.

(3) سورة الإسراء: 29.

(4) سورة الإسراء: 26 ـ 27.

وقال: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٢٩﴾﴾[1].

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال: «**كُلُوا، وَاشْرَبُوا، وَتَصَدَّقُوا، وَالْبَسُوا، فِي غَيْرِ مَخِيلَةٍ وَلَا سَرَفٍ**»[2].

والنّهي عن الإسراف في الأكل والشُّرب يشمل أمرين:

**أحدهما:** المبالغة في الشّراء والإكثار من أطباق الطّعام وأنواع الشّراب، وتشير الإحصاءات إلى أنّ آلاف الأطنان من الخبز والأطباق والخضر والمواد الغذائيّة تُرمى في حاويات القمامة والمزابل، كما هو مُشاهد بالعيان في كلِّ عام.

ومن النّاس من يأكلُ بعينيه، ويشتري كلَّ ما يشتهيه، ويملأُ موائده بما لذّ وطاب من صنوف الأطعمة وضروب الأشربة وألوان الحلويّات والفواكه، ثمّ لا يأكل منها ولا يشرب إلّا القليل.

ومنهم من يقع ضحيَّةً في حبائل الإعلانات التّجاريّة المثيرة، والدّعايات التّرويجيّة الجذّابة، فيُصاب بالشّراهة الاستهلاكية وهوس التّسوّق، ويُقبل بشغفٍ ونهمٍ على اقتناء أضعاف حاجته، غير مبال بارتفاع أسعارها، ولا مكترث بما ينفع منها وما يضر.

---

(1) سورة الأعراف: 29.

(2) **حسن**. رواه أحمد (294/11 رقم: 6695)، والنسائي (79/5 رقم: 2559)، وابن ماجه (1192/2 رقم: 3605)، والحاكم (150/4 رقم: 7188) وصححه ووافقه الذهبي.

إنّ تجاوز الحدّ في الإنفاق، والتّوسّع في الاقتناء، يعدّ من الإسراف والتّبذير المنهيّ عنه، وعلى المسلم أن يربّي نفسه على الاقتصاد في معيشتِه والاعتدال في نفقاته من غير شُحٍّ ولا بخل، ولنا في سيرة سلفنا الصّالح رضي الله عنهم خير قدوة وأفضل أسوة، ففي الأثر عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَإِذَا عِنْدَهُمْ لَحْمٌ فَقَالَ: مَا هَذَا اللَّحْمُ؟ فَقَالَ: اشْتَهَيْتُهُ، قَالَ: أَوَ كُلَّمَا اشْتَهَيْتَ شَيْئًا أَكَلْتَهُ؟ كَفَى بِالْمَرْءِ سَرَفًا أَنْ يَأْكُلَ كُلَّمَا اشْتَهَاهُ»[1].

وورد الأثر في رواية أخرى «أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما قَالَ: رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لَحْمًا مُعَلَّقًا فِي يَدَيَّ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا جَابِرُ؟ فَقُلْتُ: اشْتَهَيْتُ لَحْمًا فَاشْتَرَيْتُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوَ كُلَّمَا اشْتَهَيْتَ يَا جَابِرُ اشْتَرَيْتَ؟ أَمَا تَخَافُ هَذِهِ الْآيَةَ يَا جَابِرُ: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾[2]؟»[3].

إنّ قوله رضي الله عنه: «أَوَ كُلَّمَا اشْتَهَيْتَ اشْتَرَيْتَ»، يدل على قاعدة هامّة في ترشيد الاستهلاك والحدّ من الإسراف والتّبذير، كما يدل على ضرورة التّخلّص من العادات السّيّئة في الشّراء، وتقويم السّلوكات الاستهلاكيّة الخاطئة.

---

(1) رواه أحمد في الزهد (ص: 102 رقم: 651)، والواحدي في أسباب النزول (111/4 رقم: 837).

(2) سورة الأحقاف: 20.

(3) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (294/11 رقم: 6695)، وأحمد في الزهد (ص: 102 رقم: 653).

**والثّاني**: المبالغة في الأكل والإفراط في الشُّرب إلى حدّ التّخمة، وهو منهيٌّ عنه، وقد قيل: «مِنَ الإِسْرَافِ الْأَكْلُ بَعْدَ الشِّبَعِ»[1].

وقال الشّافعي: «الشِّبَعُ يُثْقِلُ البَدَنَ، وَيُقَسِّي القَلْبَ، وَيُزِيلُ الفِطْنَةَ، وَيَجْلِبُ النَّوْمَ، وَيُضْعِفُ صَاحِبَهُ عَنِ العِبَادَةِ»[2].

وجاءت أحاديث كثيرة تنهى عن تجاوز الحدّ المسموح من الشِّبع، منها حديث سلمان الفَارِسِيّ رضي الله عنه قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ شِبَعًا فِي الدُّنْيَا، أَطْوَلُهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[3].

وعن نافعٍ قال: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما لاَ يَأْكُلُ حَتَّى يُؤْتَى بِمِسْكِينٍ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَأَدْخَلْتُ رَجُلًا يَأْكُلُ مَعَهُ فَأَكَلَ كَثِيرًا، فَقَالَ: يَا نَافِعُ، لاَ تُدْخِلْ هَذَا عَلَيَّ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**المُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ، وَالكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ**»[4]، أي أنّ الكافر يأكل ويشرب بشرَهٍ ونهمٍ كما تأكل وتشرب الأنعام، فقد وصف الله الكافرين في أكلهم وشربهم فقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ﴿13﴾﴾[5].

---

(1) انظر تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن (195/7).

(2) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي (ص: 78).

(3) حسن. رواه ابن ماجه (1112/2 رقم: 3351)، والحاكم (6991/3 رقم: 6545) وصححه، والبزار (461/6 رقم: 2498)، والبيهقي في شعب الإيمان (444/7 رقم: 5257).

(4) متفق عليه. رواه البخاري (71/7 رقم: 5393)، ومسلم (1631/3 رقم: 2060).

(5) سورة محمد: 13.

قال ابن حجر العسقلاني: «وما جاء من النّهي عنه محمول على الشّبع الذي يثقل المعدة، ويثبّط صاحبه عن القيام للعبادة، ويفضي إلى البطر والأشر والنوم والكسل، وقد تنتهي كراهته إلى التّحريم بحسب ما يترتّب عليه من المفسدة»[1].

## الخاتمة.

من خلال ما سبق بيانه، اتّضح ما يأتي:

**أوّلًا**: أنّ الغلاءَ بلاءٌ، وأنّه يزيد من معاناة النّاس ويسهم في بؤسهم وشقائهم.

**ثانيًا**: أنّ كلّ من كان سببًا في ارتفاع أثمان السّلع والمبيعات، فهو غشّاشٌ مخادعٌ، وطمّاعٌ لئيمٌ، ومحتالٌ ظالمٌ، وفي الحديث عند ابن حبّان والطّبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا، وَالْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ**»[2].

**ثالثًا**: أنّ المتسبّبَ في إغلاء الأسعار أكّالُ سُحْتٍ جمّاعٌ للمال الحرام، وفي الحديث عند أحمد والدّارمي وابن حبّان عن جابر رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ

---

(1) فتح الباري (528/9).

(2) حسن. رواه ابن حبان (369/12 رقم: 5559)، والطبراني في الصغير (37/2 رقم: 738)، والقضاعي في مسند الشهاب (175/1 رقم: 253)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (188/4).

قال: «**يَا كَعْبُ بْنَ عُجْرَةَ، إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ، النَّارُ أَوْلَى بِهِ**»[1].

**رابعًا**: أنّ الاحتكار والمضاربة غير المشروعة من أهم أسباب ارتفاع الأسعار، ولهذا استحق المحتكر اللّعن واستوجب الطّرد والإبعاد من رحمة الله.

**خامسًا**: أنّ ترشيد الاستهلاك بالاقتصاد في الإنفاق، والاعتدال في الاقتناء، والتّوسّط في الشّراء، أمرٌ مطلوبٌ شرعًا، وسببٌ في انتظام السّوق واستقرار السّعر، كما أنّ الإسراف والتبذير منهيٌّ عنه شرعًا، وداعيةٌ إلى نقصان السّلع واضطراب أثمانها.

وفقنا الله جميعًا لمرضاته، وسدّد خطانا، ووقانا شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، وشرور المفسدين والشّانئين والحاسدين، إنّه نعم المولى ونعم النّصير، وهو على كلّ شيء قدير، وصلى الله على الهادي البشير والسّراج المنير، صلاةً وسلامًا دائمين متلازمين إلى يوم المصير.

(1) صحيح. رواه أحمد (332/22 رقم: 14441)، والدارمي (1827/3 رقم: 2817)، وابن حبان (9/5 رقم: 1723).

## فهرس المصادر والمراجع


1 ـ آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1424هـ ـ 2003م.

2 ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت354هـ)، بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1408هـ ـ 1988م.

3 ـ أسباب النزول، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (ت468هـ)، تحقيق عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، ط: 2، 1412هـ ـ 1992م.

4 ـ تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد ابن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت233هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: 1، 1399هـ ـ 1979م.

5 ـ التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت256هـ)، طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، بدون طبعة وبدون تاريخ.

6 ـ تاريخ بغداد، لأبي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط: 1، 1417هـ.

7 ـ تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ ـ 1995م.

8 ـ الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني الملقب بقوام السنة (ت535هـ)، تحقيق أيمن بن صالح بن شعبان، طبع دار الحديث، القاهرة، ط: 1، 1414هـ ـ 1993م.

9 ـ التمثيل والمحاضرة، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت429هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، ط: 2، 1401هـ ـ 1981م.

10 ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت463هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، نشر وزارة الأوقاف الإسلامية بالمملكة المغربية.

11 ـ التوبيخ والتنبيه، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت369هـ)، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الفرقان، القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ.

12 ـ الجامع الصحيح المسمى سنن الترمذي، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ)، الجزءان الأول والثاني بتحقيق أحمد محمد شاكر، والجزء الثالث بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، والجزءان الرابع والخامس بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ الطبع.

13 ـ الجامع لأحكام القرآن، للإمام محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المالكي (ت671هـ)، تحقيق عبد العليم البردوني، وأبي إسحاق إبراهيم اطفيش، دار الكتاب العربي بيروت، بدون تاريخ الطبع.
14 ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1409هـ ـ 1988م.
15 ـ الرسالة القشيرية، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت465هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود، والدكتور محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة، بدون طبعة وبدون تاريخ.
16 ـ الزهد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1420هـ ـ 1999م.
17 ـ سنن ابن ماجه، للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (ت275هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ الطبع.
18 ـ سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت275هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
19 ـ سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي التميمي السمرقندي (ت255هـ)، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، طبع دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1412هـ ـ 2000م.

20 ـ السنن الصغرى المسماة بالمجتبى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي النسائي (ت303هـ) ومعه شرح جلال الدين السيوطي (ت911هـ) وحاشية السندي، دار الكتاب العربي بيروت، بدون تاريخ الطبع.

21 ـ السنن الكبرى، للحافظ أبي بكر أحمد بن أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت458هـ)، وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني (ت745هـ)، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

22 ـ شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي (ت458هـ)، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، ومختار أحمد الندوي، طبع مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، والدار السلفية، بومباي، بالهند، ط: 1، 1423هـ ـ 2003م.

23 ـ صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت311هـ)، ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، اعتنى به محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، مصر، ط: 1، 1423هـ ـ 2003م.

24 ـ صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ ـ 1992م.

25 ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، رقّم كتبه وأبوابه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.

26 ـ قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، لمحمد بن علي بن عطية الحارثي المشهور بأبي طالب المكي (ت386هـ)، تحقيق الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2، 1426هـ ـ 2005م.

27 ـ المؤتَلِف والمختَلِف، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق موفق ابن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1406هـ ـ 1986م.

28 ـ المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري (ت405هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1411هـ ـ 1990م.

29 ـ المستطرف في كل فن مستطرف، شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي أبو الفتح (ت852هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط: 1، 1419هـ.

30 ـ مسند أبي داود الطيالسي، للحافظ سليمان بن داود بن الجارود الشهير بأبي داود الطيالسي (ت204هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط: 1، 1419هـ ـ 1999م.

31 ـ مسند أبي يعلى، للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي (ت307هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: 1، 1404هـ ـ 1984م.

32 ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، وبإشراف الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبع مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1421هـ ـ 2001م.

33 ـ مسند البزار، المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت292هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، طبع مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: 1، بدأت 1988م، وانتهت 2009م.

34 ـ مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت454هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2، 1407هـ ـ 1986م.

35 ـ المصنف في الأحاديث والآثار للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت235هـ)، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر بيروت، ط: 1، 1409هـ ـ 1989م.

36 ـ المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض، ط: 1، 1405هـ ـ 1985م.

37 ـ المعجم الصغير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، تحقيق محمد شكور ومحمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي بيروت، ط: 1، 1405هـ ـ 1985م.

38 ـ المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، تحقيق حمدي عبد المحيط السلفي، طبع مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بدون تاريخ.

39 ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد، للإمام الحافظ أبي محمد عبد بن حميد (ت249هـ)، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط: 1، 1408هـ ـ 1988م.

## فهرس الموضوعات


تمهيد ..... 3

ارتفاع الأسعار بين جشع التجار ولهف المواطن! ..... 4

تجّارنا في رمضان ..... 5

إغلاءُ الأسعار ظلمٌ وعدوانٌ ..... 10

إغلاءُ الأسعار مناف لمقاصد الصيام ..... 12

الغلاء أسباب وحلول ..... 14

1 ـ قلة العرض وزيادة الطّلب ..... 14

2 ـ الاحتكار ..... 15

3 ـ كثرة الوسطاء بين المنتج والمستهلك ..... 17

4 ـ الإشاعة المضلّلة والدّعاية المغرضة ..... 18

5 ـ غلبة الجشع والطّمع على طبع التّاجر ..... 20

6 ـ الإسراف والمبالغة في الاستهلاك ..... 24

الخاتمة ..... 28

فهرس المصادر والمراجع ..... 30

فهرس الموضوعات ..... 36